المحاضرة العاشرة: اتفاقيات وبرامج محاربة الفساد المالي والإداري

تمهيد

الذي لا يخفى أنّ الفساد المالي والإداري بآثاره الوخيمة والخطيرة يبعث الدول على محاربته ومجابهته للقضاء عليه، وهذه المحاربة الدولية لا بدّ وأن تكون مؤسسة ومنظمة في إطار اتفاقيات وبرامج تضعها الدول لتسهيل عملها في القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة، ومحاضرة اليوم سنتعرّف من خلالها على بعض البرامج والاتفاقيات المعتمدة في محاربة الفساد المالي والإداري.

♥ اتفاقيات وتنظيمات دولية لمحاربة الفساد المالي والإداري

من المعلوم أنّ الدول تصدّت لمحاربة الفساد بكافة أشكاله وأنواعه، ومنه الفساد المالي والإداري بالخصوص، وفيما يلي عرض لبعض التنظيمات أو الاتفاقيات التي وضعتها بعض الدول لمحاربة الفساد المالي والإداري:

1- اتفاقية الأمم المتحدة: أصدرت منظمة الأمم المتحدة اتفاقية لمكافحة الفساد سنة 2003، وقد انضمت إليها أكثر من 187 دولة، تضم الاتفاقية 71 مادة، موزعة على ثمانية فصول، ويمكن إجمال هذه الفصول في أربع ركائز أساسية، هي:

الركيزة الأول: الوقاية: والمقصود بها كل التشريعات والإجراءات التي يجب على كل دولة العمل عليها لإرساء الشفافية والرقابة والضوابط بشكل يصعّب على الفاسدين ممارسة عمليات الفساد.

الركيزة الثانية: التجريم وإنفاذ القانون: وذلك بتحديد أهمّ جرائم الفساد، من رشوة، واختلاس، واستغلال الوظيفة، والإثراء غير المشروع، وغيرها من الجرائم، وضرورة تحديد عقوبات رادعة لها، وايجاد الآليات التي تساعد على ملاحقة مرتكبيها أمام القضاء بشكل فعّال دون عقبات مثل الحصانات والسرية المصرفية وغيرها.

الركيزة الثالثة: التعاون الدولي: والهدف منه غلق المنافذ على الفاسدين من الهروب خارج البلاد، لأنّه يمكن لجرائم الفساد نفسها أن يشارك فيها أشخاص وشركات من عدة جنسيات، فللحدّ من هذا الفساد وُضعت عدة أحكام توفّر تسهيلات وطرق واضحة تمكّن كل دولة من طلب المساعدة القانونية والقضائية من دول أخرى إذا احتاجت، وتمكّن الدول الأطراف في الاتفاقية من العمل سويًا على قضايا فساد مشتركة.

الركيزة الرابعة: استرداد الموجودات: ويتضمن كل الوسائل التي يمكن من خلالها للدولة من تعقب الأموال والأملاك التي حصل عليها الفاسدون وحجزها وتجميدها ومصادرتها واستعادتها.

2- منظمة الشفافية الدولية: وهي مؤسسة عالمية غير حكومية، مقرّها في لندن، تأسّست سنة 1993 من قبل المدعو "**بيتر ايجن (Peter Eigen)**" هدفها هو العمل على مكافحة الفساد، والحدّ منه من خلال وضع التشريعات والإجراءات، يتمثّل سلوكها في العلانية والتصريح بالبيانات، والأرقام والإحصائيات الخاصة بالواردات والصادرات، والإنفاق الحكومي من خلال وسائل الإعلام، والوسائل الرقابية الأخرى، والمساءلة، الأمر الذي يتيح للمجتمع معرفة مجريات الأمور التي لا بدّ أن تعلن أمام القضاء والإعلام، كما تملك هذه المنظمة أكثر من 400 فرع في أكثر من 100 دولة، وتعدّ "**الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد**" الفرع الوطني لهذه المنظمة.

♦ **آليات منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد**

لهذه المنظمة مجموعة من الآليات لمكافحة ظاهرة الفساد تتمثّل في الآتي:

أ- الكتاب المرجعي: هو تجميع وتصنيف وتبويب كم هائل من المعلومات عن ظاهرة الفساد ونشره في كتاب مرجعي. وهو أول عمل كبير له صبغة علمية تقوم به المنظمة وقد ترجم إلى عشرين لغة ولفت إليه الأنظار خاصة من

جانب الأوساط العلمية والأكاديمية وساعد على رفع أسهم المنظمة في حربها على الفساد.

ب- نظام النزاهة الوطني: ويقوم على تقديم تقييم للأسس القانونية والأداء الفعلي للمؤسسات المتصلة بالنظام العام لمكافحة الفساد. هذه المؤسسات أو الركائز تتضمن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، والقطاع العام، ومؤسسات الرقابة العامة الرئيسية (كالنيابة العامة المالية أو هيئة التفتيش القضائي)، وكذلك الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والقطاع التجاري، أي القوى الاجتماعية الرئيسية الناشطة في الميدان السياسي.

جـ- التقرير العالمي الشامل عن الفساد: هو أحد الإصدارات البارزة لمنظمة الشفافية الدولية، حيث تجمع الخبراء من جميع أنحاء العالم لمناقشة الفساد وتحليله في قطاع معين، وقد ركزت معظم التقارير الأخيرة على الفساد في تغير المناخ والقطاع الخاص والمياه والقضاء. وكان تقرير عام 2018 هو الإصدار السادس عشر له، حيث بدأ عام 2001 باعتباره مجرد مجموعة من

البحوث حول الفساد العالمي، ولكن منذ عام 2003، ازداد ليصبح تقريرًا تم تخصيصه لتقديم معلومات وحلول للفساد في مختلف المجالات.

د- مؤشر مدركات الفساد: أُطلق مؤشر مدركات الفساد سنة 1995 ليصبح إحدى أهم الإصدارات البحثية لمنظمة الشفافية الدولية وأبرز المؤشرات العالمية لانتشار الفساد في القطاع العام .ويعطي المؤشر لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لانتشار الفساد من خلال ترتيب الدول والأقاليم في مختلف أنحاء العالم .وقامت منظمة الشفافية الدولية سنة 2012 بمراجعة منهجيتها في إعداد المؤشر للسماح بمقارنة الدرجات من سنة إلى أخر ى. كشف مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 ، عن أن الفشل المتواصل لمعظم الدول في الحد من الفساد على نحو فعال يساهم في مفاقمة أزمة الديمقراطية في العالم .

ويستند مؤشّر مدركات الفساد لعام 2018 إلى 13 استطلاعا وتقييما للفساد أجراه خبراء لتحديد درجة انتشار الفساد في القطاع العام في 180 دولة وإقليما، عن طريق إسناد درجة تتراوح بين(0 الأكثر فسادا) و(100 الأكثر نزاهة)، وفيما يلي عرض لحال الجزائر من سنة 2007 إلى سنة 2018 كما هو مبيّن في الجدول:

السنة	نقاط مؤشر مدركات الفساد	ترتيب الدولة
2007	30	99
2008	32	92
2009	28	111
2010	29	105
2011	29	112
2012	34	105
2013	36	94
2014	36	100
2015	36	88
2016	34	108

112	33	2017
105	35	2018

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن تصنيف الجزائر تبعا لمؤشر مدركات الفساد احتلت مراتب متأخرة على المستوى العالمي، وكان أحسن ترتيب لها سنة2015 حيث احتلت المرتبة 88عالميا، ونلاحظ أنها احتلت المرتبة 105 عالميا من أصل 180 دولة سنة2018 بمعدل 35نقطة من أصل 100، وهو ما يعني أنّ ظاهرة الفساد في الجزائر عالية جدا، وأنّ الآليات القانونية والإجرائية على الرغم من كثافتها إلّا أنّ فاعليتها ضعيفة، وهي نتائج تبين ضعف المؤسسات الدستورية وعلى رأسها القضاء غير المستقل.

هـ- مؤشر دافعي الرشاوي: يمثل مؤشر دافعي الرشاوي مقياسا مكملا لمؤشر مدركات الفساد، من خلال مراقبة الشركات الأجنبية الكبرى التي تقوم بتقديم الرشاوي للحصول على حصص كبيرة في السوق، حيث يبلغ عدد البلدان التي تدفع الرشاوي 22 بلدا، وتحاول المنظمة من خلال هذا المؤشر أن تبين المصادر التي تورد الرشوة ، فوفقا لهذا المؤشر تتمثل الرشاوى المدفوعة في البلدان المستقبلة للشركات والاستثمارات الأجنبية فيما يلي: الرشاوى المدفوعة لكبار السياسيين أو لأحزاب سياسية، والرشاوى المدفوعة لصغار الموظفين في الدولة.

ويتمثل الفرق بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر دافعي الرشوة إلى أن الأول يشير إلى مستويات الفساد الإجمالي في الدول، أما المؤشر الثاني فيركز على ميل الشركات الصناعية ومتعددة الجنسيات إلى دفع الرشوة في الخارج.

3- البنك الدولي: أنشئ البنك الدولي في مؤتمر بريتون وودز عام 1944، إلى جانب صندوق النقد الدولي، عادة ما يكون رئيس البنك الدولي أمريكيًا. يقع مقر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، ويعملان بشكل وثيق مع بعضهما البعض، وهو مؤسسة عالمية تحاول دعم الدول من خلال مشاريع التنمية، حيث تهتمّ أيضا بمعايير الشفافية، وأداء الحكومات، والحدّ من الفساد، حيث يضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد، والحدّ من آثاره السلبية على التنمية الاقتصادية عبر تعليق المشاريع والمساعدات المقدمة للدول التي فيها الفساد، إذ تقدم سنويا تقريرا مفصلا

عن الدول التي ينتشر فيها الفساد، وانحراف الحكومات عن دورها المنوط بإرساء واحترام قواعد التنمية المستدامة، حيث ترتب الدول عبر مسوحات استطلاع رأي وبيانات لتقصّي الحقائق.

4- صندوق النقد الدولي: لجأ صندوق النقد الدولي إلى الحدّ من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائقا في عملية التنمية الاقتصادية.

